



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة:

www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/



التنوع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط - الامارات العربية المتحدة أنموذجا -

Economic diversification in oil exporting countries- The United Arab Emirates as a model-

كريمة بقعة، Karima BAGUA *¹، karima.bagua@univ-djelfa.dz

علي عزالدين، Ali AZZEDINE²، aliazzedine3@gmail.com

¹ طالبة دكتوراه، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر، جامعة الجلفة (الجزائر)

² أستاذ محاضر أ، مخبر MQEMADD، جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2023/07/29	تاريخ القبول: 2023/12/31	تاريخ النشر: 2024/01/18
ملخص	الكلمات المفتاحية	
تهدف دراستنا لإبراز تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي، كونها الدولة النفطية الأقل تأثراً بتقلبات أسعار النفط، وهذا من خلال التعرف على الأطار النظري لاستراتيجية التنوع الاقتصادي، والتطرق لأهم التجارب الدولية الناجحة في التنوع، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بقياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 من خلال مؤشر هرفندل هيرشمان H.H. لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة لأهم عوامل نجاحها في تحقيق التنوع. وخلصت دراستنا إلى ضرورة التنوع في مصادر الدخل وذلك باستغلال الامارات لإيراداتها النفطية في زيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية، تطوير وتعزيز البنى التحتية، استغلال إمكانياتها في الصناعة، وكذا تنوع صادراتها غير النفطية.		
تصنيف JEL: D83 ؛ E2		

Abstract	Keywords
Our study aims to highlight the experience of the United Arab Emirates in economic diversification, being the oil country that is least affected by fluctuations in oil prices, and this is done by identifying the theoretical framework of the economic diversification strategy, and addressing the most important successful international experiences in diversification. As for the practical side, we analyzed and measured economic diversification in UAE during the period from 2000-2020 through the H.H. Hirschfeld-Hirschmann index. For a group of economic indicators, in addition to the most important success factors in achieving diversification. Our study concluded the need for diversification in sources of income by exploiting the UAE's oil revenues to increase the productivity of non-oil sectors, developing and strengthening infrastructure, exploiting its capabilities in industry, as well as diversifying its non-oil exports.	Economic diversification ; United Arab Emirates ; Hirschfeld Hirschmann index ;

JEL Classification Codes : D83 ; E2

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: karima.bagua@univ-djelfa.dz

1. مقدمة:

يعتبر الاعتماد على المورد الواحد -النفط- سبب حصول الدول الريعية على موارد مالية معتبرة تمكنها من تغطية احتياجاتها وتمويل مشاريعها، الا أن تكرار الأزمات النفطية العالمية وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية أدى الى تعرض هذه الدول الى عجز في ميزانياتها، ومن هذا المنطلق أدركت الدول التي تعتمد على المورد الواحد ضرورة التوجه نحو التنوع الاقتصادي والاعتماد على القطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل تنويع مصادر دخلها، والتقليل من اثار تقلبات أسعار النفط.

وتعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من الدول التي استطاعت الانتقال من اقتصاد النفط الى اقتصاد تنافسي وتبني استراتيجية التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي ساعدها على تحقيق مؤشرات ايجابية في مختلف القطاعات مثل الصناعات التحويلية، قطاع النقل والاتصالات، قطاع التشييد والبناء، قطاع السياحة والطيران وغيرها، وتجسد هذا من خلال الجهود التنموية التي بذلتها حكومة الامارات من خلال تشجيع الابتكار وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

اشكالية الدراسة

من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح التساؤل التالي: ما هو واقع التنوع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 2000-2020؟

الأسئلة الفرعية

- ماذا نقصد بالتنوع الاقتصادي؟ وماهي أهم مؤشرات قياسه؟
- ماهي أهم التجارب الناجحة في التنوع الاقتصادي؟
- هل استطاعت الامارات العربية المتحدة تحقيق التنوع في مصادر دخلها؟ وكيف نجحت في ذلك؟

فرضيات الدراسة

- تعتمد استراتيجية التنوع الاقتصادي على خلق مصادر دخل متنوعة على غرار النفط.
- تعتبر السعودية، ماليزيا والنرويج أهم الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها.
- استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة من خلال الخطط التنموية التي انتهجتها تنويع مصادر الدخل بفضل البيئة الملائمة و الجاذبة للاستثمار بالإضافة الى الارادة السياسية القوية.

المنهج المتبع

لدراسة هذا الموضوع والإجابة على إشكالية البحث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال التطرق الى الاطار النظري للتنوع الاقتصادي، من تعريف، أهداف ، دوافع ومؤشرات، بالإضافة الى عرض أهم التجارب الدولية الناجحة في التنوع الاقتصادي، كما اعتمدنا على المعطيات الإحصائية لحساب قيم مؤشر هرفندل هيرشمان خلال الفترة 2000-2020 وذلك بالاستناد على معلومات وزارة الاقتصاد الإماراتية والهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.

أهمية الدراسة

يعد موضوع التنوع الاقتصادي أكثر المواضيع المهمة في الوقت الراهن خاصة مع التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية، وقد اخترنا في دراستنا هذه التجربة الإماراتية في التنوع الاقتصادي بهدف الاستفادة منها كونها أنموذجاً تنموياً ناجحاً، خاصة وأن تبني سياسة التنوع الاقتصادي يعد اختياراً استراتيجياً للتخلص من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد، وكذا تحقيق معدلات نمو بعيداً عن النفط.

أهداف البحث

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:
- التطرق لأهم التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي.
- تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الإمارات من خلال المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي.
- تقييم سياسات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة بالتطرق لمساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في التنويع الاقتصادي واستخدام مؤشر هرفندل هيرشمان لقياس درجة التنوع في الإمارات خلال الفترة من 2000-2020 .
- التعرف على أهم عوامل النجاح الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة

وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الاطار النظري للتنويع الاقتصادي.

المحور الثاني: تجارب نجاح التنويع الاقتصادي في بعض الدول المصدرة للنفط.

المحور الثالث: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الامارات.

II. الدراسات السابقة:

دراسة بسبع عبد القادر، عمي سعيد حمزة، 2018: مقال بعنوان " التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية- تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة-" صادر عن مجلة الواحات للبحوث والدراسات، هدفت هذه الدراسة تبين مدى أهمية تجربة الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي، كونها من بين الدول التي تعتمد على المورد النفطي في اقتصادها، حيث تم التطرق لتجربة التنويع في المارات من خلال دراسة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، وكذا مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى التطرق للمركز التنافسي لدولة الإمارات.

دراسة شيخي بلال، زواتية عبد القادر، 2019: مقال بعنوان "سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي -الأجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة 2021 نموذجاً-" صادر عن مجلة الاستراتيجية والتنمية، هدفت هذه الدراسة الى تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة ومركزها التنافسي، بالإضافة الى ابراز محاور الأجندة الوطنية لرؤية الامارات 2021، والتي تعنى بتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة الى أن الامارات استطاعت الانتقال من اقتصاد النفط الى اقتصاد معرفي تنافسي بفضل أجندة 2021 والتي كان من أهم محاورها الوصول الى نظام تعليمي رفيع المستوى، تبني الاستراتيجية الوطنية للابتكار وغيرها من الأهداف التي ظهرت نتائجها على أرض الواقع.

دراسة محمودي مليك، 2023: مقال بعنوان " فعالية التنويع الاقتصادي في الحد من التبعية لقطاع المحروقات - الامارات العربية المتحدة أنموذجاً-" صادر عن مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد، هدفت هذه الدراسة الى التطرق لواقع التنويع الاقتصادي في الامارات من خلال الوقوف على مقومات نجاح استراتيجية التنويع ومجالاته، بالإضافة الى التطرق لأثر التنويع الاقتصادي على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة، وقد خلصت الدراسة الى أن الامارات تمكنت من تطوير قطاعات اقتصادية مثل السياحة، الخدمات، كما استطاعت جذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية بفرض بيئتها الاستثمارية.

1.الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

أ. مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه

يعرف بعض الاقتصاديين التنويع الاقتصادي بأنه " عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، بينما يرى آخرون بأنه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يعرف القسم الآخر التنويع بأنه عملية نسبية لتحول الاقتصاد القومي. (الهييتي، 2003، صفحة 156)، وبشكل عام يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (Le Yin Z hang, 2003, p. 7)، حيث يعد التنويع مسألة هامة لكثير من البلدان النامية التي تتميز اقتصاداتها بشكل عام بالافتقار اليه. (Wanger, 2000, p. 4)، وهو عملية " تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال الى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". (جحنين، 2021، صفحة 114)

أهداف التنويع الاقتصادي:

تتمثل فيما يلي: (مسعودي، 2018، صفحة 227)

- الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية.
- احلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد بما يضمن زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- ايلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- فسخ المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

ب.دوافع التنويع الاقتصادي

- هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تجعل الدول تتجه نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي بهدف تحقيق أكبر عدد لمصادر الدخل الرئيسية في اقتصادها من أهمها نذكر: (ضيف و عزوز، 2018)
- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية.
 - **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تقليص إمكانيات الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
 - **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
 - **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** إذ يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.
 - **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- **توليد فرص العمل:** ذلك أن التنوع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة.

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر.

ت. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

يمكن قياس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية مختلفة ، وفيما يلي نذكر أهمها: (مزوزي، 2021، صفحة 46)

مؤشر (هرفندل-هيرشمان) Herfindal-Hirshman

يعتمد هذا المؤشر على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوعه ، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما و لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بشكل واسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. وتعطى المعادلة الرياضية لحساب هذا المؤشر وفق الصيغة الموالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\langle x_i | x \rangle^2} - \sqrt{\langle 1 | n \rangle}}{1 - \sqrt{\langle 1 | n \rangle}}$$

حيث $H.H$ مؤشر هيرفندل-هيرشمان ، يأخذ القيمة 0 عندما يكون هناك تنوع كامل (أي مساهمة كل القطاعات بنفس النسبة في النمو الاقتصادي) في المتغير المدروس كاملاً (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة 1 عندما يكون مقدار التنوع صفراً، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزاً في قطاع واحد. X_i : المحلي الاجمالي في القطاع i . X : الناتج المحلي الاجمالي PIB . N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكل المدروس).

مؤشر فلاديمير كوسوف

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث: α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

Cos : مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $cos=0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

مؤشر أوجيف (Ogive Coefficient)

يقيس هذا المؤشر انحرافات التوزيع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع، ويمكن التعبير عنه بالصيغة الموالية:

$$Ogive = \sum_n^N = \frac{\left(X_n - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث:

N : هي العدد الاجمالي لمنتجات التصدير التي تؤخذ في الاعتبار، $1/N$: الحصة المثالية لعائدات التصدير لكل منتج، X: الحصة الفعلية للسلعة، n: من اجمالي الصادرات.

2. تجارب نجاح التنوع الاقتصادي في بعض الدول المصدرة للنفط أ. تجربة التنوع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية دولة ريعية قائمة على اقتصاد النفط، كما أنها أكبر مصدر للنفط بالإضافة الى دورها القيادي في منظمة الأوبك، ويشكل القطاع النفطي ما نسبته 90% من عائدات التصدير مما جعلها رهينة لأسعار النفط في الأسواق الدولية، وبدأت المملكة تفكر في تنوع مصادر دخلها سنة 1970 من خلال الخطط التنموية التي تبنتها وزارة التخطيط وكانت أول خطة لها سنة 1970 وكان من أهم أهدافها تنوع مصادر الدخل الوطني السعودي، عن طريق الاعتماد على القطاعات الانتاجية الأخرى بزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

خطة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (بن حركات، 2022/2021، صفحة 147)

أدرجت المملكة العربية السعودية أهمية التنوع الاقتصادي في اقتصادها، فأدرجته ضمن الهدف السابع من أهداف خطة التنمية التسعة، والذي ينص على تنوع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً وتوسيع الطاقات الاستيعابية والانتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وكذا تعظيم العائد من ميزته النسبية، وقد شهدت المملكة بعض التحسن في مؤشرات التنوع الاقتصادي لسنتي 2016 و 2017، كما تبنت المملكة مخططاً طموحاً قصد تحقيق التحول والتنوع الاقتصادي، وما دل على ذلك حجم البرامج الموضوعة في هذا الصدد:

- برنامج التحول الوطني 2020 الاقتصاد السعودي.

- رؤية السعودية 2030.

وقد ارتكزت هذه البرامج في مجملها على النقاط التالية:

- استحداث وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء الهيئة العامة السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الابتكار وتعزيز الصادرات.

- تيسير الحصول على التمويلات اللازمة والمطلوبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين

الخطوات التي انتهجتها المملكة العربية السعودية لتحقيق التنوع الاقتصادي

وتتمثل في: (بن فريحة و نصاح، صفحة 143)

- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

- تطوير التجارة من تجارة موسمية تعتمد على موسم الحج الى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة.

- مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية، شركات الطيران، الخدمات البريدية والمدن الصناعية...

- انشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، اضافة الى انشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001.

- تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية، وتوفيرها على المؤسسات التعليمية ومرافق البحث والتطوير.

ب. التجربة الماليزية في تحقيق التنوع الاقتصادي:

تتلخص تجربة ماليزيا في انتهاج سياسات التنويع عبر تدخل الدولة لتحفيز النمو في القطاعات الاقتصادية التي وقع عليها الاختيار لتنويعها، وكانت البداية في التركيز على تطوير الشركات النفطية الوطنية للوصول بها الى مصاف الشركات العالمية، بالإضافة الى تحفيز الاقتصاد لامتلاك استراتيجية استبدال الواردات في الصناعات الثقيلة، مع تبني سياسة الترويج للصادرات الصناعية في ظل منافسة قوية.

العوامل التي ساعدت على نجاح التنويع الاقتصادي في ماليزيا (اسماعيل، 2014، صفحة 52)

انتهجت دولة ماليزيا عددا من الاستراتيجيات التي ساهمت في نجاح التنويع الاقتصادي وهي:

- ملائمة المناخ السياسي لدولة ماليزيا والذي يمثل حالة خاصة بين الدول النامية.
- توجيه المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الانفاق على التسلح.
- اهتمامها بالنفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.
- انتهاج استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلدان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة.
- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الاسلامي من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية.
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات.
- ازالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.
- الاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي.
- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد.

ت. تجربة النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي

تعتبر تجربة النرويج من أنجح و أهم التجارب في التنويع الاقتصادي، اذ تعتبر مرجعا لمختلف الدول النفطية والتي تسعى لتحقيق التنويع في مصادر دخلها، وقد اعتمدت النرويج لتحقيق غاياتها على تنويع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها، حيث أصبح قطاعا رائدا ومحركا للتنمية الوطنية ومساعدة لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما عملت النرويج على اسهام المنتجات المحلية في الصناعة النفطية ، وذلك بإجبار الشركات الأجنبية على استخدامها، مما أدى الى انخفاض التكاليف، وتصدرت النرويج الصناعة النفطية من خلال: تأسيس شركة وطنية

بتروولية وسنها للعديد من القوانين الصارمة بشأن استخدام المنتجات المحلية في العملية الانتاجية، بالإضافة الى تأسيس صندوق النفط - صندوق التقاعد النرويجي العالمي- الذي يعنى باستخدام الفوائض المالية النفطية لحماية اقتصاد البلاد من انهيار أسعار النفط، ومواجهة مشاكل الشيخوخة، وضمان حقوق الأجيال القادمة من الثروة الناضبة. (صادق، 2014، صفحة 133)

استراتيجية النرويج لتحقيق التنويع الاقتصادي (جحنين، 2021، صفحة 160)

تتلخص استراتيجية النرويج لتحقيق التنويع الاقتصادي انطلاقاً من الصناعة النفطية في المحاور التالية:

- التوافق السياسي حول ادارة النفط من خلال وثيقة الوصايا العشر، وأهم ما يميزها هو مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى.
- التعاون بين السلطات الحكومية والشركات العاملة، وهذا من خلال الشراكة مع شركات النفط.
الاعتماد على العمالة المحلية.

- ادماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى من خلال فرض تأمين احتياجات القطاع النفطي على انتاج الشركات المحلية، بالإضافة الى فرض الحكومة النرويجية على الشركات الأجنبية الاعتماد على العمالة الوطنية ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية وكل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.
ادارة العوائد النفطية من خلال الصندوق السيادي للنرويج.

3. استراتيجية التنويع الاقتصادي في الامارات

يحقق الاقتصاد الاماراتي أداء استثنائياً، وذلك بفضل حرص دولة الامارات العربية المتحدة منذ فترة طويلة على تبني سياسة تنمية تقوم على تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية، اذ يتميز اقتصاد الدولة بالبنية التحتية ذات الأداء المستقر والمتوازن على الرغم من كل ما يحيط به من تحديات خارجية، سواء على الجانب الاقتصادي المتمثل في المستويات الاقتصادية الدولية والتراجع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية، أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات. (الكتاب السنوي لدولة الامارات، 2016) ص68، وقد تمكنت دولة الامارات من تعزيز القطاعات غير النفطية، كما تمكن اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة من ترسيخ مكانته بين اقوى 30 اقتصاداً في العالم بناتج محلي اجمالي قدره 421 مليار دولار سنة 2020، وقيادة رحلة تنويع اقتصادي انتقل معها من اقتصاد يرتكز على النفط الى اقتصاد رقمي قائم على المعرفة والابتكار (الاتحاد، 15 سبتمبر 2021)

أ. خطوات ومراحل سياسة التنويع الاقتصادي في الامارات

خطوات سياسة التنويع الاقتصادي في الامارات

تبنت دولة الامارات العربية المتحدة عدداً من استراتيجيات التنويع الاقتصادي، التي استهدفت تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية مثل السفر والسياحة، الخدمات المالية، التجارة الخارجية، تقني المعلومات والصناعات مثل مكونات الطائرات، وعملت على توفير البيئة الملائمة والمثالية المشجعة للاستثمار الخاص والاستثمارات الخليجية والأجنبية في الدولة، وذلك بتيسير وتحديث الاجراءات، والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية سواء للطرق أو الاتصالات أو المطارات والموانئ و المناطق الحرة (الامارات، 2016، صفحة 71)، و تتمثل أهم خطوات سياسة التنويع الاقتصادي في الامارات في: (بن فريحة و نصاح، 2020، صفحة 148)

- اعطاء الاولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة.

- سياسات مبنية على الانفتاح على العالم و على التنوع الاقتصادي.
- سياسات تجارية مفتوحة وسعر صرف مربوط بالدولار .
- عبء ضريبي منخفض جدا للشركات.
- انشاء خدمات ذات جودة عالية كالخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية.
- انشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية.
- في مجال الطاقة المتجددة أنشأت شمس 1 والتي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم، ومحطة انتاج الطاقة من النفايات في ابوظبي، والحديقة الشمسية في دبي، ومبادرة مصدر المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم، كما تم توقيع اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية.. وفي مجال الطاقة تم اطلاق مؤسسة الامارات للطاقة النووية شركة أبوظبي لطاقة المستقبل.

مراحل سياسة التنوع الاقتصادي في الامارات

تبنت دولة الامارات العربية المتحدة عددا من استراتيجيات التنوع الاقتصادي من بينها:

- **رؤية الامارات 2021** : التي استهدفت تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية مثل السفر والسياحة، الخدمات المالية، التجارة الخارجية، تقني المعلومات والصناعات مثل مكونات الطائرات، وعملت على توفير البيئة الملائمة والمثالية المشجعة للاستثمار الخاص والاستثمارات الخليجية والأجنبية في الدولة، وذلك بتيسير وتحديث الاجراءات، والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية سواء للطرق أو الاتصالات أو المطارات والموانئ و المناطق الحرة (الامارات، 2016، صفحة 71) ، وقد تم تنفيذ رؤية الامارات 2021 على ثلاث مراحل وهي:

- **استراتيجية الحكومة للفترة 2008-2010**: والتي استهدفت تحقيق التنمية المستدامة، توفير الرخاء للمواطنين، وتعزيز مكانة الدولة اقليميا وعالميا.

- **استراتيجية الحكومة للفترة 2011-2013**: وكان هدف الحكومة في هذه المرحلة التركيز على المواطن، حيث اعتمدت على المبادئ السبعة وهي: مجتمع متلاحم محافظ على هويته، نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، اقتصاد معرفي تنافسي، مجتمع امن وقضاء عادل، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، مكانة عالمية متميزة.
- **استراتيجية الحكومة للفترة 2014-2016**: وتتركز أهم أهداف هذه المرحلة في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الاماراتي، ونفعل عملية صياغة وتنفيذ السياسات المالية والنقدية والتجارية لبلوغ أهداف رؤية الامارات 2021.

- **خطة دبي 2021**: ومن ضمن أهدافها ما يلي: (Areen, 2014, p. 45)

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات بالاعتماد على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الانتاجية والابتكار.
- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها من بين خمس أهم مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة.
- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار، وبشكل خاص الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

- **رؤية الشارقة 2021**: تهدف هذه الرؤية الى زيادة التدفقات السياحية الى الامارة لتصل الى 10 ملايين سائح بحلول عام 2021، وقد سطر أربع محاور لتحقيق هذه الرؤية وهي: (المتحدة، 2022)

- تعزيز مكانة الشارقة كوجهة رائدة في السياحة العائلية من خلال طرح عروض متميزة مصممة خصيصا للعائلات.
- اتباع مقاربة مبتكرة في القطاع السياحي بهدف تحسين تجربة السائح من خلال توفير حلول مبتكرة.
- تطوير وتنمية القدرات والمقومات السياحية من خلال الشراكة والعمل التعاوني لتوفير المرافق السياحية ذات المستوى العالمي.
- الترويج والتسويق الفعال لعناصر الجذب الثقافية والتراثية التي تمتلكها الامارة.

ب. مؤشرات التنوع الاقتصادي في الامارات

شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات تغييرات جذرية مع اكتشاف النفط الذي اتسمت سياسات توظيف إيراداته بالحكمة والرشادة، ما ساعد على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحدث المستويات العالمية رقياً وكفاءة وتقدماً، وتوجت دولة الامارات كثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية، وصارت أحد أكبر الاقتصادات قوة وتنافسية وحيوية وديناميكية على المستويين الاقليمي والعالمي، وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكوينها الى الفترات الايجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة. (ماجد و الهاشمي، 2016، صفحة 6)، وللوقوف على واقع التنوع الاقتصادي في الامارات خلال الفترة الممتدة من 2000-2020، قمنا بحساب مؤشر هرفندل هيرشمان الذي يقيس مدى تنوع أو تركيز الاقتصاد، وسنستعمله لقياس المتغيرات التالية: الناتج الداخلي الخام، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإيرادات الحكومية، تنوع الصادرات، تنوع الواردات وكذا تنوع العمالة، ثم نقيس المؤشر المركب الذي يعبر عن المتوسط الحسابي للمؤشرات سالفة الذكر.

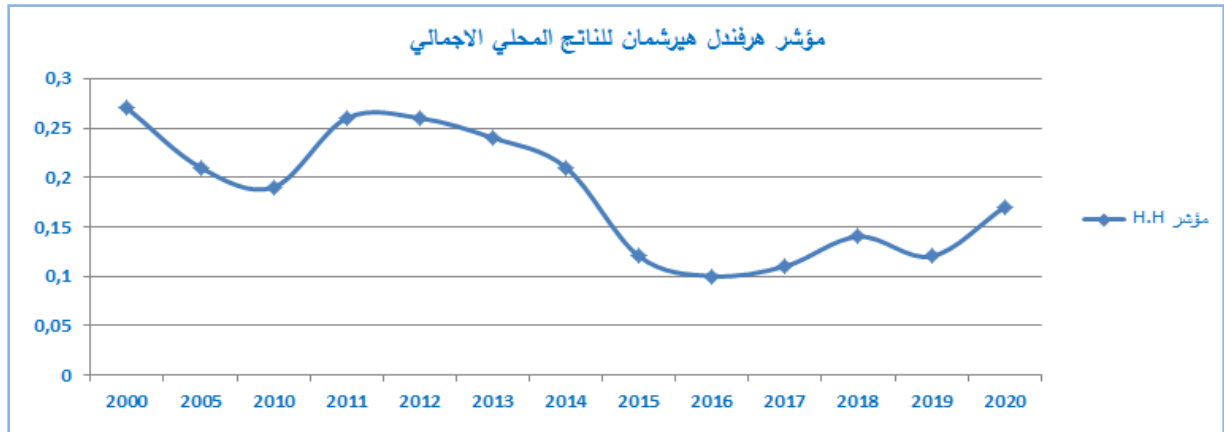
- مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

نتيجة التقلبات الدائمة في أسعار النفط بذلت دولة الامارات جهوداً كبيرة في تنوع مصادر دخلها، ويعتبر تنوع القطاعات الإنتاجية الرئيسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات التي تبين مدى التنوع الاقتصادي في أي دولة ويبين لنا الجدول رقم (1) (أنظر الملاحق) الموالى مساهمة القطاعات غير النفطية في اجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات خلال الفترة الممتدة من 2000-2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) (أنظر الملاحق) أن المساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي هو قطاع الصناعات الاستخراجية مما بين لنا أهميته في دولة الامارات، كما نلاحظ الانخفاض المستمر لنسبة مساهمته خلال سنوات الدراسة ، حيث كانت نسبة مساهمته 39.1 % سنة 2012 ثم أصبحت 19.3 % سنة 2016 ثم وصلت الى 22.7 % سنة 2019، كما نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الى أن وصلت الى 82.2 % سنة 2020 وهذا ما يفسر لنا تنوع الاقتصاد الاماراتي ، وهذا ما يبين الجهود التي بذلتها الحكومة بهدف زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي، كما نلاحظ تراجع مساهمة قطاع التشييد والبناء اذ وصلت نسبة مساهمته في الناتج الى 9.3 % سنة 2020 بعدما كانت 10.3 % سنة 2016 مما يدل على نجاح الامارات وانتهائها من انجاز بنيتها التحتية التي جعلت منها بيئة جاذبة للاستثمار، بالإضافة الى كونها من أهم الوجهات السياحية في العالم وهذا ما لاحظناه في الجدول من خلال زيادة نسبة مساهمة الفنادق والمطاعم في الناتج، كما نلاحظ زيادة ضئيلة في مساهمة قطاع الزراعة وهذا نظير الجهود التي بذلتها حكومة الامارات من أجل تطوير القطاع لتحقيق اكتفاءها الذاتي

ولمعرفة مدى تنوع الاقتصاد الاماراتي ومساهمة القطاعات الانتاجية الرئيسية في الناتج المحلي للإمارات خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 ، نلاحظ الشكل الموالي :

الشكل رقم (1): مؤشر هرفندل هيرشمان للتنوع في الناتج المحلي الاجمالي للإمارات خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال الشكل أن قيم مؤشر هرفندل هيرشمان لدولة الامارات مرتفعة خلال السنوات من 2000 الى 2005 وهذا بسبب ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، وابتداء من سنة 2005 لاحظنا انخفاض المؤشر اذ بلغ 0.15 سنة 2009 ثم 0.12، 0.10 و 0.11 للسنوات 2015، 2016 و 2017 على التوالي رغم انهيار أسعار النفط الا أن هناك تنوع في الاقتصاد الاماراتي، وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط سنة 2018 الا أن هناك تنوعا في الاقتصاد وذلك نتيجة الاعتماد على القطاعات الاقتصادية وارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا راجع الى الاستغلال الأمثل للعوائد النفطية وامتلاك الامارات لصناديق سيادية باستثمارات هامة مكنتها من تحقيق خططها التنموية، وكذا امتلاكها لمقومات اقتصادية ضخمة وإتباعها لسياسات اقتصادية تعتمد على الانفتاح، التنوع والمرونة، وإدراكها لخطورة الاعتماد على النفط كمورد رسمي للاقتصاد الوطني بسبب تقلبات أسعاره.

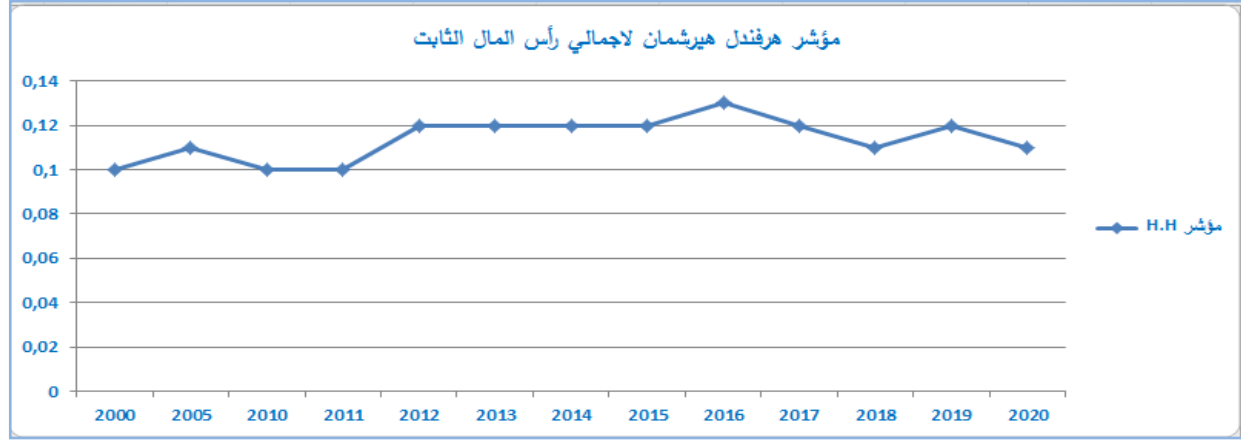
- التنوع في اجمالي تكوين رأس المال الثابت

رغم تراجع أسعار النفط، وفي اطار جهود الدولة لتحقيق النجاح في تنوع مصادر دخلها ودعم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، قامت دولة الامارات عن طريق قطاعيها العام والخاص بتمويل المشروعات الاستراتيجية والبنى التحتية لتوسعة وتحديث المطارات وشبكة قطار الاتحاد والطرق والمواصلات والطاقة والمرافق السياحية، والجدول رقم (2) (أنظر الملاحق) يبين التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لدولة الامارات خلال الفترة من 2000-2020:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) (أنظر الملاحق) استحواذ الصناعات الاستخراجية على أكبر نسبة من اجمالي رأس المال الثابت حيث ارتفعت نسبته الى 15.74% سنة 2020 بعدما كانت 13.30 و 12.58 لسنتي 2013، 2014 على التوالي وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط لهذا سعت الامارات لاستغلال الفائض من إيراداتها النفطية في انجاز مشاريعها، كما نلاحظ ارتفاع نسبة قطاع العقارات من اجمالي تكوين رأس المال الثابت وهذا لتنفيذ الأهداف التي سطرته الامارات في برامجها التنموية لتحقيق التنوع الاقتصادي، ومن نتائج ذلك لاحظنا ارتفاع نسبة قطاع الصناعات التحويلية بهدف تنوع مصادر الدخل والاستغناء عن الربيع النفطي، ونلاحظ تراجع نسبة قطاع قطاع التشييد والبناء في تكوين رأس المال الثابت وهذا يدل على انتهاء الامارات من عملية انجاز البنى التحتية التي كانت ضمن أهدافها المسطرة

في الرؤى التنموية التي أطلقتها، ويهدف تقييم التنوع الاقتصادي لإجمالي رأس المال الثابت للاقتصاد الإماراتي خلال الفترة من 2000-2020 نلاحظ الشكل الموالي :

الشكل رقم (2): مؤشر هرفندل هيرشمان لإجمالي تكوين رأس المال الثابت للإمارات خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2)

من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاض قيمة مؤشر هرفندل هيرشمان لتوزيع إجمالي رأس المال الثابت، حيث انخفضت نسبته من 0.13 سنة 2000 إلى 0.11 سنة 2005، ثم 0.12 سنة 2015، لتصل إلى 0.11 سنة 2020، وهي قيم قريبة من الصفر وهذا يدل على أن الاقتصاد الإماراتي قريب من تحقيق التنوع الاقتصادي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهو ما يعزز الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتحقيق التنوع في بنية الاقتصاد الاماراتي.

- مؤشر تنوع الإيرادات العامة

تضم الإيرادات العامة في الامارات العربية المتحدة إيرادات الجباية العادية والجبابة البترولية، وقد تراوحت نسبة الإيرادات البترولية من إجمالي الإيرادات بين 22.75 % و 77.39 % خلال سنتي 2016 و 2005 على الترتيب، والجدول الموالي يوضح مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة للإمارات خلال الفترة 2000-2020:

الجدول رقم (3): التوزيع النسبي للإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال الفترة 2000-2020 (%)

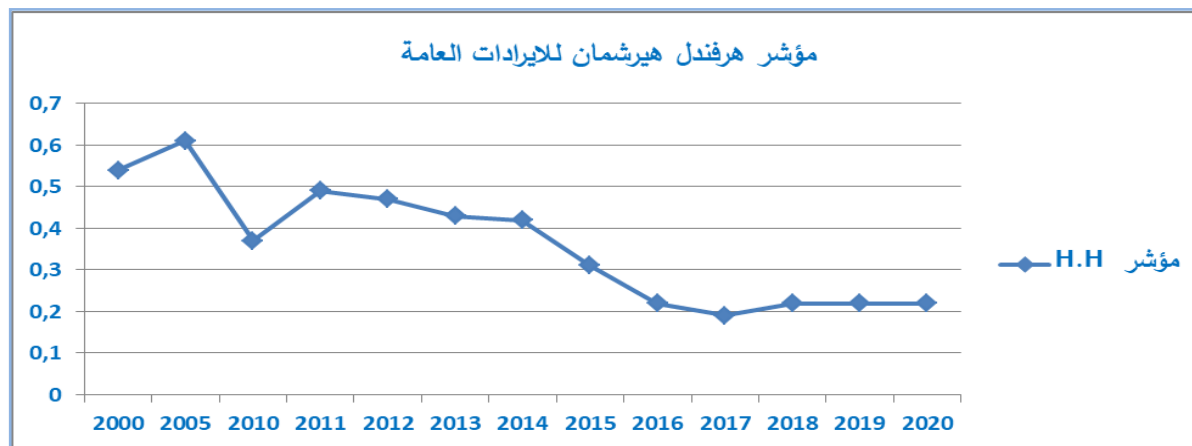
السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات النفطية	73.1	77.39	60.1	69.26	67.67	63.63	62.91
الإيرادات غير النفطية	26.9	22.6	39.9	30.74	32.33	36.37	37.09
مؤشر H.H.	0.54	0.61	0.37	0.49	0.47	0.43	0.42
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الإيرادات النفطية	45.25	22.75	36.05	41.20	41.20	41.35	
الإيرادات غير النفطية	54.75	77.25	63.95	58.80	58.80	58.65	

0.22	0.22	0.22	0.19	0.22	0.31	مؤشر H.H
------	------	------	------	------	------	----------

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، أعداد مختلفة

نلاحظ من خلال الجدول السابق، التراجع الواضح لنسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة لدولة الإمارات خلال سنوات الدراسة ويظهر هذا جليا بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2015، حيث وصلت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى 77.25 % سنة 2016 ، وهذا نتيجة للسياسة المالية الرشيدة التي اتبعتها دولة الإمارات مما أدى إلى نجاح الاستراتيجية التي اتبعتها دولة الإمارات في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. ولتقييم التنويع الاقتصادي في الإيرادات العامة للإمارات خلال الفترة من 2000-2020 نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): مؤشر هرفندل هيرشمان للإيرادات العامة للإمارات خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3)

نلاحظ من خلال الشكل التراجع الملحوظ لقيمة مؤشر هرفندل هيرشمان خلال سنوات الدراسة حيث تتراوح قيمه بين 0.22 و 0.61، خاصة بعد انهيار أسعار النفط في 2014، حيث نلاحظ اقتراب قيمة المؤشر من الصفر في السنوات من 2016 إلى 2020 وهذا يدل على تنويع إيرادات الإمارات وعدم اعتمادها على الإيرادات النفطية فقط.

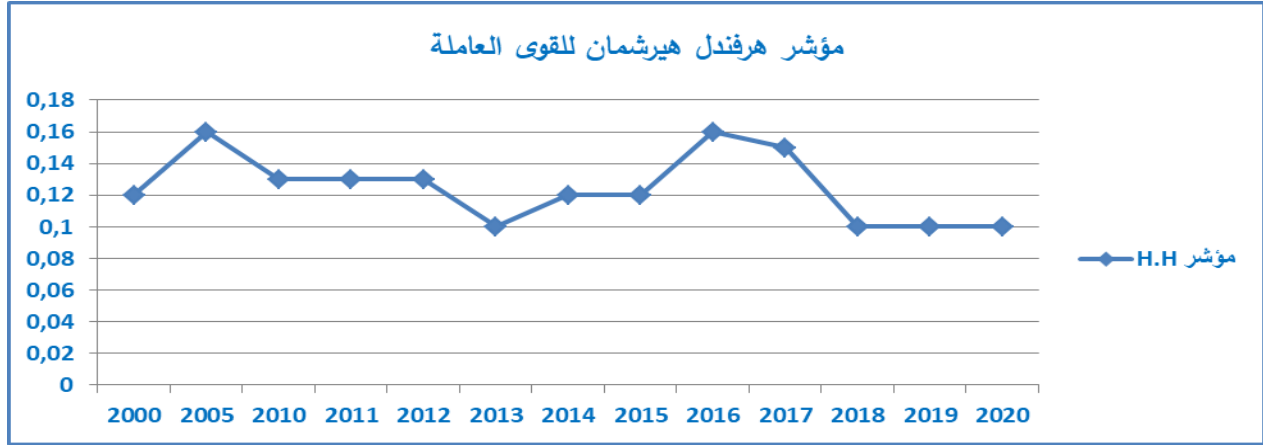
- توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية

يعتبر مؤشر توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية من أهم المؤشرات التي يمكن أن تدل على تحقيق التنويع الاقتصادي ، لأن تنويع الهيكل الانتاجي يتطلب تنوعا في توزيع اليد العاملة التي ستقوم بالعملية الانتاجية، والجدول رقم (4) (أنظر الملاحق) يوضح لنا نسبة توزع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية في دولة الامارات خلال الفترة الممتدة من 2000-2020:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) (أنظر الملاحق) تركيز اليد العاملة بنسبة أكبر في قطاع الخدمات حيث يستحوذ على أكثر من ثلثي القوى العاملة، ما قبله عزوف العمال عن قطاع الزراعة مما يدل على ضعف التنويع في التوظيف، كما نلاحظ تركيز اليد العاملة في كل من قطاعي التشييد والبناء بنسبة كبيرة قدرت ب 24.1 %، 23.1 % و 17.3 % للسنوات 2016، 2017 و 2020 على التوالي، وهذا تنفيذا لأهداف رؤية الإمارات 2021 والتي كان من ضمن أهدافها المسطرة تطوير البنية التحتية للإمارات ، ويليهما قطاع تجارة الجملة والتجزئة بالنسب 17.3 % سنة 2020، كما

استحوذ قطاع الصناعات التحويلية على ما نسبته 8 % في نفس السنة وهذا من خلال استغلال اقتصاد الإمارات للألمنيوم والحديد والبلاستيك. أما قطاع النقل والتخزين والاتصالات فقد كانت نسبة اليد العاملة فيه 7.8%، إلا أن التنوع في قطاع الخدمات لعدة قطاعات خدمية يساعد على التنوع في توزيع العمالة على مختلف القطاعات، وبالتالي فإن دولة الامارات تتجه نحو التنوع في التوظيف. ولتقييم التنوع الاقتصادي في تنوع اليد العاملة خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 نلاحظ الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): مؤشر هرفندل هيرشمان للقوى العاملة في الإمارات خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (4)

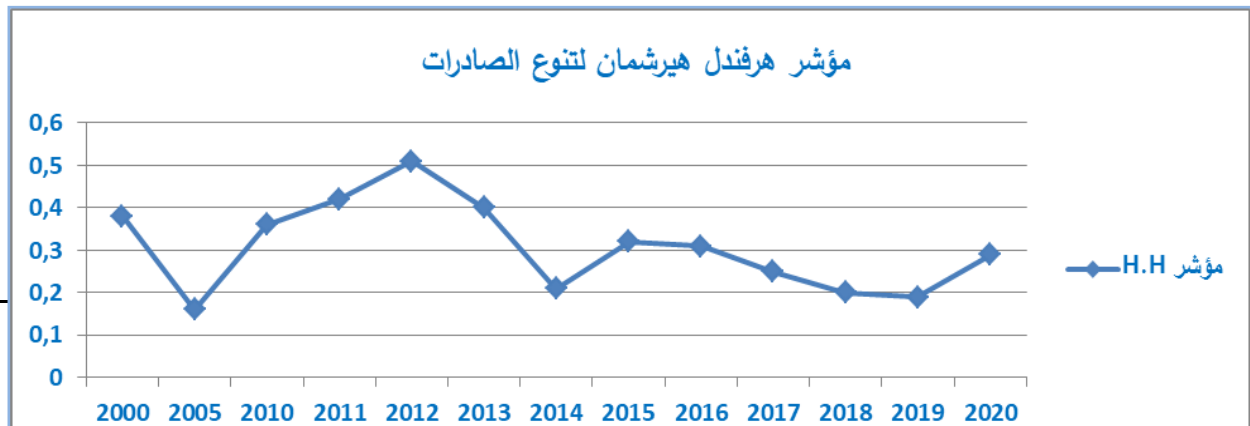
نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر هرفندل هيرشمان يتراوح ما بين 0.10 و 0.18 خلال سنوات الدراسة، وهذه النتيجة تقترب من الصفر، وهذا دليل على توزع اليد العاملة على معظم القطاعات الاقتصادية، وبالتالي هناك زيادة في درجة التنوع في التوظيف.

- مؤشر تنوع الصادرات

يعتبر تنوع الصادرات من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى التنوع الذي تحققه القطاعات الانتاجية خارج قطاع المحروقات، وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي محليا من جهة، واختراق الأسواق الدولية ومنافسة السلع الأجنبية من جهة أخرى، والجدول رقم (5) (أنظر الملاحق) يوضح لنا الصادرات الاماراتية خلال الفترة الممتدة من 2000-2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) (أنظر الملاحق) أن صادرات دولة الامارات خارج قطاع المحروقات متنوعة وتتمثل أساسا في اللؤلؤ والأحجار الثمينة والمعادن الكريمة، والمعادن العادية ومصنوعاتها وهي تمثل ما نسبته حوالي 55 %، أما المنتجات الصناعية المتنوعة فتتمثل ما نسبته 33%، ثم في المرتبة الأخيرة المنتجات الغذائية والمشروبات الكحولية بنسبة تقدر ب: 10%. و يتراوح عدد السلع المصدرة في الإمارات من 254 إلى أقصى حد والذي بلغ 259 سلعة مصدرة سنتي 2008 و 2017

الشكل رقم (5): مؤشر هرفندل هيرشمان لتنوع الصادرات الإماراتية خلال الفترة 2000-2020



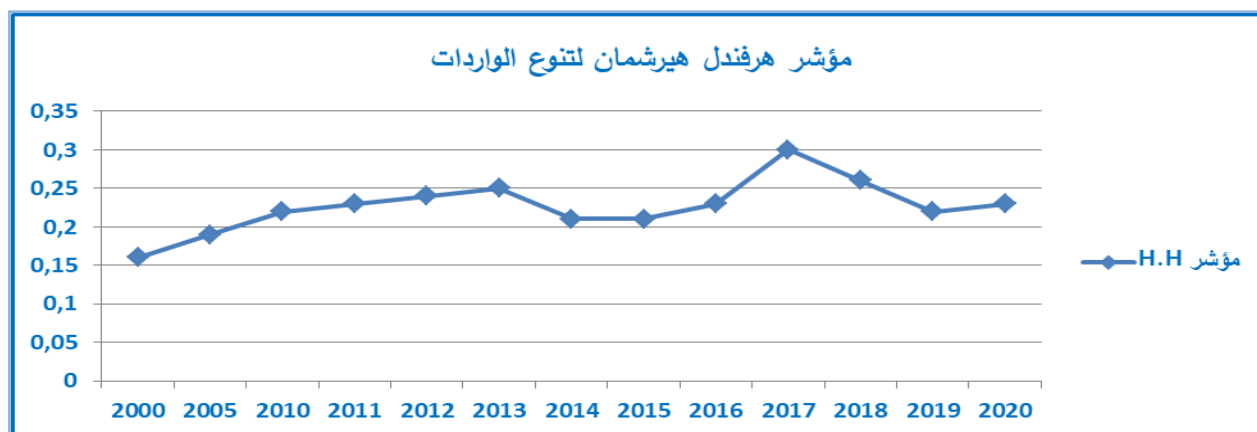
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (5)

نلاحظ من خلال الشكل أن مؤشر تنويع الصادرات في دولة الإمارات العربية المتحدة يتراوح بين 0.11 و 0.4، وهذا يدل على أن هناك تنويع في صادراتها خارج النفط، وهذا تطبيقاً للمبادرة التي أطلقتها دولة الإمارات ضمن رؤية الإمارات 2021 والتي كان من بين أهدافها المنشودة تنمية وتطوير الإمكانيات التصديرية عبر التوسع الأفقي والعمودي في الصادرات، لتحقيق الانفتاح على أسواق جديدة وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

- مؤشر تنوع الواردات:

يعتبر تنوع الواردات من أهم المؤشرات التي تدل على تنوع الاقتصاد، فتطور بنية الواردات يبين تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات (بوفنش، 2017، صفحة 227)، والجدول رقم (6) (أنظر الملاحق) يوضح أهم واردات دولة الإمارات للفترة من 2000-2020. نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) تصدر قائمة السلع المستوردة لدولة الإمارات المعادن الثمينة، الحلي والمجوهرات، الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية، الأجهزة والأدوات الآلية، وقد بلغ عدد السلع المستوردة من طرف دولة الإمارات 255 سلعة سنة 2020، ويهدف تقييم مدى تنوع بنية الواردات لدولة الإمارات للفترة 2000-2020 نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (6): مؤشر هرفندل هيرشمان لتنوع الواردات الإماراتية خلال الفترة 2000-2020



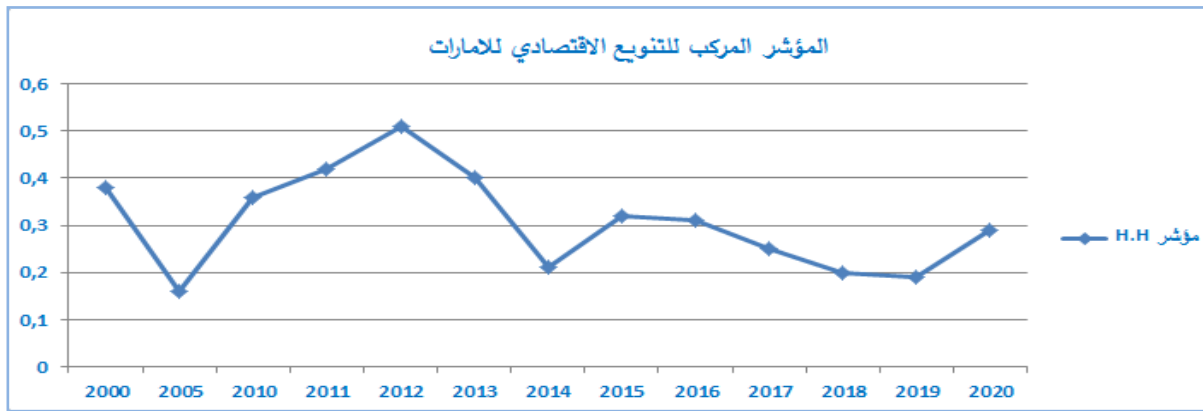
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (6)

من خلال الشكل السابق نلاحظ تغيراً طفيفاً في مؤشر تنوع الواردات بين ارتفاع وانخفاض حيث وصلت قيمته بين 0.16 إلى 0.31 خلال سنوات الدراسة، بعد أن كانت في أعلى قيمة لها سنة 2017 والتي قدرت ب : 0.31، وهذا يدل على أن الواردات الإماراتية تتميز بدرجة كبيرة من التنوع فهي لا تعتمد على سلع محددة.

- المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي الإمارات العربية المتحدة:

بهدف قياس التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات، قمنا بحساب المؤشر المركب وهو المتوسط الحسابي للمؤشرات السابقة: التنوع في الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت، التنوع في توزيع العمالة ، مؤشر التوزيع النسبي للإيرادات العامة، مؤشر تنوع الصادرات ، ومؤشر تنوع الواردات. والجدول التالي يبين قيم المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تحصلنا عليها خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم (7): المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول (1) (2) (3) (4) (5) (6)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم المؤشر تتراوح بين 0.16 و 0.29 خلال سنوات الدراسة، وقد كانت أقل قيم المؤشر خلال السنوات المالية لأزمة النفط 2014، إذ كانت قيمها 0.17، 0.19، 0.16 و 0.18 خلال السنوات 2017، 2018، 2019، 2020 على التوالي، بعدما كانت بين 0.26 سنة 2000 و 0.29 سنة 2012، واقترب هذه النتائج يدل على تحقيق دولة الإمارات العربية المتحدة لمستوى تنوع يتناسب مع الاستراتيجيات المنتهجة والجهود المبذولة من قبل الحكومة الإماراتية لتنويع مصادر الدخل.

ت. عوامل نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

تتميز دولة الإمارات المتحدة ببيئة استثمارية، اقتصادية وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب منها: (البوابة الرسمية)

- **الموقع الاستراتيجي:** حيث تتمتع دولة الإمارات موقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا و آسيا، المحيط الهادي، أفريقيا وأمريكا الشمالية، كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعد على الاتصال مع مختلف دول العالم.

- **احتياطات مالية قوية:** حيث تحتفظ الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازنتها العامة دون تعثرات مالية.
- **صناديق سيادية:** وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر ب 792 مليار دولار أمريكي.
- **بيئة اقتصادية واعدة:** وفقا لتقرير الاستثمار العالمي الأونكتاد لعام 2014، تتبوأ دولة الإمارات المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك للأسباب التالية.
 - تتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال.
 - استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها.
 - عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال.
 - التشريعات الضريبية المواتية.
 - مزايا المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة.
 - الكلفة المنافسة للعمالة.
- **إنفاق حكومي مستمر:** يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، الأنفاق، المباني الاتحادية، مشروع القطار الاتحادي والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة التي صممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي.
- **استراتيجيات اقتصادية للتنوع الاقتصادي:** تتبنى دولة الإمارات استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنوع الاقتصادي، والتي حققت نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل قطاعات الصناعات التحويلية، الطيران، السياحة، المصارف، التجارة، العقارات، الخدمات والطاقة البديلة.
- **مناطق حرة:** يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية مثل: الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الاستيراد والتصدير.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وفقا للتقرير الاقتصادي لسنة 2018 الصادر عن الأونكتاد استقطبت دولة الامارات نحو 10.4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2017 بمتوسط معدل نمو قدره 1.6 % خلال الفترة من 2012-201

III. الخلاصة:

تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من الدول التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على النفط، الا أنها قامت بخطوات سباق لضمان استقرار اقتصادها رغم تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، فهي تعتبر مثالا يقتدى به للدول النفطية في تنوع مصادر دخلها بواسطة برامجها التنموية التي اعتمدتها لتنويع قاعدتها الانتاجية والتحرر من اعتمادها على قطاع المحروقات، بالإضافة الى تطوير مختلف البنى التحتية والمساهمة في الحركية الايجابية للاستثمارات الانتاجية والخدمات.

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة أنموذجا للدولة التي استطاعت أن تتبنى استراتيجية التنوع الاقتصادي، عن طريق الانتقال من الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد أكثر تنوعا من خلال تشجيع الابتكار وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات

الرئيسية وكذا تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، فقد استطاعت أن تكون نموذجا رائدا للتنويع الاقتصادي بسبب قيادتها الرشيدة التي حرصت على وضع سياسات وأنظمة متكاملة وفقا لأعلى المعايير الدولية، مما أدى الى زيادة ثقة الأسواق الدولية بقدرة البلاد على ادارة وتوجيه اقتصادها وسط التغيرات الاقتصادية العالمية ومواجهة التحديات الرئيسية مثل تغير المناخ، والتهديدات الأمنية واستقطاب العمالة وعدم الاستقرار المالي.

أصبحت الإمارات العربية المتحدة من الدول الأقل تضررا بتقلبات أسعار النفط العالمية وذلك راجع إلى استثمار العوائد النفطية في بناء اقتصاد متوازن دون استنزاف للموارد، وهذا كان السبب لنجاحها في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي. وبناء على ما تم عرضه من خلال هذه الدراسة، وبعد تطبيق معامل هرفندل هيرشمان للتنويع الاقتصادي تبين ما يلي:

يعد الاقتصاد الاماراتي نموذجا رائدا للتنويع الاقتصادي.

التنويع الاقتصادي هو خطة تنموية تتطلب مزيجا متكاملا ومتجانسا من الاصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنى التحتية، تنويع الصادرات والواردات، التنويع في إيرادات الدولة، العمالة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

- تمكنت الامارات العربية المتحدة من تنويع مصادر دخلها وتخفيض الاعتماد على إيراداتها النفطية الى أن وصلت إيراداتها غير النفطية الى ما نسبته 58.65 % سنة 2020.

- تتميز دولة الامارات باستثمارات محلية كبيرة في البنية التحتية ومشاريع التنمية بفضل الاحتياطات المالية القوية وقطاعها المصرفي القوي الذي مكنها من توفير بيئة استثمارية قوية ومستقرة لتمويل مشاريعها والانفاق في موازنتها العامة.

- تمكنت الامارات من استثمار ثروتها النفطية في تطوير قطاعي الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء وبالتالي خلق فرص عمل والقضاء على البطالة.

- تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في استراتيجيتها للتنويع الاقتصادي على الصناعة، التجارة والسياحة والمعرفة والابتكار و الحوكمة الإلكترونية، كل ذلك من خلال توفير بنية تحتية قوية ضمن مقاييس عالمية.

- تمكنت دولة الإمارات من الحصول على المرتبة الثالثة عالميا في تنوع الاقتصاد سنة 2018، كما تحصلت على نفس المرتبة في مؤشر سهولة الأعمال لنفس السنة، كما تحصلت على المرتبة الأولى عالميا في مؤشر قلة تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار، كما تحصلت على المرتبة الثانية عالميا في مؤشر جودة البنى التحتية للنقل الجوي، والمرتبة التاسعة في مؤشر جودة الطرق لسنة 2018.

وقد قمنا باقتراح التوصيات التالية:

- تطوير قطاع الصادرات غير النفطية في الجزائر، وتطوير كيفية التسويق و الترويج لها لاختراق الأسواق الدولية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي.

- تقديم محفزات مالية واصلاحات هيكلية جديدة تشجع الابتكار والاستثمار والمعرفة عن طريق استقطاب الخبرات الكفأة والعمل التشاركي بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية.

- تشجيع وتعزيز الاستثمارات الأجنبية والتجارة للاستفادة من المزايا التكنولوجية، وبالتالي زيادة عدد القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي لتحقيق أهم سياسات التنويع الاقتصادي.

- تطوير القطاع المصرفي في الجزائر والقضاء على الفساد المالي.

IV. الهوامش والإحالات:

1. (2016). الكتاب السنوي لدولة الامارات. الامارات: المجلس الوطني للاعلام.
2. Johon.E Wanger .(2000) .Regional Economic Diversity: Action, Concept, or of Confusion .*The journal of Regional Analysis and Policy*.
3. Le Yin Z hang .(2003) .Workshop on Economic Diversification .*Islamin republic of Iran 18-19 October* .Teheran.
4. Muhammad Daghim Areen .(2014) .Determinants of profitability for Industrial Companies Listed on the Emirates Stock Exchane: An analytical Stydy .Amman ،Jordan: Yarmouk University.
5. أحمد ضيف ، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 19، الصفحات 22-23.
6. أحمد ماجد، و ندى الهاشمي. (2016). دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية. ادارة التخطيط وعم القرار. الامارات: وزارة الاقتصاد.
7. الاتحاد. (15 سبتمبر 2021). الامارات تحولت الى نموذج عالمي على صعيد التنوع الاقتصادي. الاتحاد.
8. البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة. (24 11، 2022). رؤية الشارقة السياحية 2021. تاريخ الاسترداد 24 7، 2023 من <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/strategies-plans-and-visions-untill-2021/sharjah-tourism-vision-2021>
9. الكتاب السنوي لدولة الامارات. (2016). الكتاب السنوي لدولة الامارات. الامارات: المجلس الوطني للاعلام.
10. الكتاب السنوي لدولة الامارات. (2016). الكتاب السنوي لدولة الامارات. الامارات: المجلس الوطني للاعلام.
11. فضيلة مزوزي. (2021). استراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخفاض أسعار النفط -دراسة حالة-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الأغواط، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -الجزائر 3- صفحة: 46..
12. فوزان عبد الرحمان الهييتي. (2003). التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي -الواقع الراهن والاستراتيجية المطلوبة-. مجلة افاق اقتصادية، العدد 94.
13. كريمة جحنين. (2021). نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنوع الاقتصاد الجزائري -2000-2018-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
14. الحكومة دولة الامارات العربية المتحدة البوابة الرسمية. (بلا تاريخ). البوابة الرسمية لدولة الامارات العربية المتحدة. تاريخ الاسترداد 21 01، 2023 م <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy#:~:>
15. محمد صادق اسماعيل. (2014). التجربة الماليزي ماهتير محمد والصحة الاقتصادية. العربي للنشر والتوزيع، الأولى.
16. محمد مسعودي. (2018). استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي -تجارب رائدة-. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2.
17. مولود بن حركات. (2021/2022). انعكاسات تطوير القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي - دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تيبازة، الجزائر: المركز الجامعي مرسللي عبد الله .
18. نجاة بن فريحة، و سليمان نصاح. (1 12، 2020). واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية - عرض تجارب بعض الدول-. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة.
19. نجاة بن فريحة، و سليمان نصاح. (1 ديسمبر، 2020). واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية _عرض تجارب بعض الدول_. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، صفحة 148.
20. هادي صادق. (5 6، 2014). دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012-. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة فرحات عباس- سطيف 1.
21. وسيلة بوفش. (2017). اقتصاد مابعد النفط -الامارات العربية المتحد نموذج رائد في التنوع الاقتصادي. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.

٧. الملاحق

الجدول رقم (1): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي (%)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
82.2	77.3	74	79.5	80.7	78.1	65.8	63	60.9	61.1	68.9	66.93	66.40	القطاعات غير النفطية
0.9	0.7	0.7	0.8	0.8	0.7	0.6	0.6	0.6	0.7	0.8	2.2	3.51	الزراعة والصيد
9.3	9	8.5	8.4	10.3	9.7	8.3	8.1	8.2	9	11	9	6.53	التشييد والبناء
13.6	13.2	12.3	13.3	12.8	12.2	10.5	10.5	10	10.1	11.9	9.2	8.63	تجارة الجملة والتجزئة
5.4	5.2	5.3	6.4	6.9	6.3	5	4.6	4.7	4.4	4.9	7.7	7.39	الأنشطة العقارية
29.1	22.7	26	20.5	19.3	21.9	34.2	37	39.1	38.9	31.1	32.4	33.87	الصناعات الاستخراجية
9.7	8.8	8.5	8.3	9.5	9	7.8	7.5	7.7	7.7	7.9	14.5	13.47	الصناعات التحويلية
4.6	4	3.8	3.2	3.9	3.5	2.6	2.5	2.5	2.4	2.5	1.8	1.79	الكهرباء الماء والغاز
8.1	8.9	14.4	8.3	10.4	9.7	8.2	7.9	7.8	8	8.7	6.8	6.69	النقل والتخزين والاتصالات
2	2.1	2.3	2.2	2.6	2.4	2.1	2	1.8	1.7	1.8	1.8	1.95	الفنادق والمطاعم
2.32	5.46	2	2.2	1.6	5.46	3.26	2.24	2.39		3.26	1.8	1.03	الخدمات الاجتماعية والشخصية
9.8	8.9	8.5	9.5	10.1	9.5	7.8	7	6.1	6	6.9	9.8	1.48	المشروعات المالية
5.78	12.63	13.80	12.40	13.80	12.63	14.94	5.39	4.95		14.94	8	7.08	الخدمات الحكومية
0.17	0.12	0.14	0.11	0.10	0.12	0.21	0.24	0.26	0.26	0.19	0.21	0.27	مؤشر H.H

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، وبالاغتماد على الاكسيل لحساب مؤشر H.H

الجدول رقم (2): التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية لدولة الإمارات من
2020-2000

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
0.62	0.53	0.5	0.51	0.41	0.42	0.43	0.44	0.3	0.3	0.29	2.82	2.67	الزراعة والصيد
3.83	3.73	3.49	3.29	2.89	3.31	3.46	3.55	4.20	4.24	5.24	5.03	5.31	التشييد والبناء
6.87	6.99	8.18	7.17	7.11	7.14	7.43	8	5.68	5.31	4.67	5.38	4.36	تجارة الجملة والتجزئة
18.18	17.82	17.67	19.47	15.09	15.25	14.90	13.79	14.15	12.57	12.46	14.60	12.46	الأنشطة العقارية
15.74	15.35	14.94	14.32	20.30	16.14	12.58	13.30	14.51	10.97	14.38	11.79	12.95	الصناعات الاستخراجية
12.05	11.55	12.02	10.62	7.31	7.89	10.47	12.82	18.43	15.67	15.62	17.06	16.67	الصناعات التحويلية
7.27	6.63	7.4	7.10	6.33	7.76	7.03	7.06	5.31	8.20	8.66	8.48	8.01	الكهرباء الماء والغاز
11.94	15.21	12.91	13.94	16.12	19.45	18.83	16.52	15.43	15.48	12.98	18.27	12.98	النقل والتخزين والاتصالات
1.85	2.10	2.24	1.98	1.91	2	2.06	2.01	2.13	1.99	1.58	7.10	5.20	الفنادق والمطاعم
1.34	1.27	1.41	1.42	2	2.48	2.38	2.36	1.82	1.74	1.28	1.33	1.28	الخدمات الاجتماعية والشخصية
1.48	1.38	1.29	1.47	1.69	1.71	1.28	1.29	2.23	1.92	2.84	1.21	2.84	المشروعات المالية
11.57	10.52	11.23	12.18	13.80	10.92	13.76	13.16	11.14	15.31	14.91	4.08	7	الخدمات الحكومية
0.11	0.12	0.11	0.12	0.13	0.12	0.12	0.12	0.12	0.1	0.10	0.11	0.10	مؤشر H.H

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء، وبالاغتماد على الاكسيل لحساب مؤشر H.H

الجدول رقم (4): توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الإنتاجية (%)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
4799.7	7400	7219	7241	4851.5	4734.2	6075.6	4012.1	4002.2	5238		2479		عدد العمال (ألف)
1.8	2.2	0.8	0.9	0.2	0.8	4.2	4.3	4.5	4.7	4.69	4.88		الزراعة والصيد
17.3	17.5	11	23.1	24.1	11.3	19.9	19.5	20.4	22.1	23.25	28.6	14.36	التشييد والبناء
13.4	12.1	13.5	13	10.7	12.8	18.6	19.1	19.3	19.5	19.46	13.6	18.39	تجارة الجملة والتجزئة
2.1	2.6	1.7	1.8	2.6	1.5	4	3.9	3.9	3.9	4.04	5	2.72	الأنشطة العقارية
1.2	1.2	3.9	1.2	2.8	4.7	1.3	1.3	1.5	1.4	1.31	1.8	1.17	الصناعات الاستخراجية
8	9.2	8.8	9	7.6	9.8	11.5	11.6	12.2	12	11.28	8.46	11.06	الصناعات التحويلية
0.7	1	1.6	0.8	0.9	1.4	1.1	1.1	1.2	1.2	1.17	1	2.18	الكهرباء الماء والغاز
7.8	7.5	11.4	7.9	7.5	11.2	7.5	7.5	7.4	6.3	6.29	6.7	8.71	النقل، التخزين والاتصالات
4	5.4	3.4	5	5.9	3.4	5	5	4.9	4.6	4.29	4	3.42	الفنادق والمطاعم
5.4	2.7	3.7	2.4	1.6	3.2	3.9	4	4	4	3.88	2.3	5.20	الخدمات الاجتماعية والشخصية
3.4	2.5	4.9	2.5	2.3	7	1.6	1.6	1.4	1.5	1.47	1.47	1.62	المشروعات المالية
8.2	10.7	7.2	9.5	10.5	7	11.3	11.5	11	10.6	10.79	13.2	12.61	الخدمات الحكومية
0.10	0.10	0.10	0.15	0.16	0.12	0.12	0.10	0.13	0.13	0.13	0.16	0.12	مؤشر H.H

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التجارة العالمية ، المركز الوطني للإحصاء أعداد مختلفة، وبالاغتماد على الاكسيل

لحساب مؤشر H.H

الجدول رقم (5) : صادرات دولة الإمارات للفترة 2000-2020

مؤشر H.H	السلع الأخرى	أدوات و أجهزة كهربائية وأجزاءها	مواد نسيجية ومصنوعات نسيج	مصنوعات من حجر ومنتجات من خراف زجاج	منتجات الكيماوية	عجينة الخشب نقايات فضلات ورق	منتجات الأغذية مشروبات سائل كحولية...	معدات النقل	منتجات معدنية	اللدائن ومصنوعاتا والمطاط ومصنوعاتا	معادن عادية ومصنوعاتا	لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن فنية ومصنوعاتا	القيمة الكلية للصادرات مليار درهم	
0.38	7.5%	4.6%	9.9%	3.4%	3.2%	1.6%	3.8%	2.7%	6.5%	2.1%	53.4%	1.2%		2000
0.16	6.48%	3.82%	5.05%	5.88%	5.66%	3.99%	27%	1.98%	7.77%	16.77%	21.97%	3.51%	113.5	2005
0.36	2.85%	1.86%	1.42%	2.80%	2.65%	1.86%	7.01%	7.45%	4.01%	7.11%	9.19%	51.80%	268.94	2010
0.42	1.55%	1.3%	0.93%	2.14%	2.61%	1.7%	7.38%	4.47%	5.52%	5.99%	9.78%	56.63%	324.88	2011
0.51	1.22%	1.31%	0.68%	1.57%	2.10%	1.62%	4.69%	0.76%	3.92%	8.18%	10.17%	63.79%	388.3	2012
0.40	1.53%	1.97%	0.98%	1.98%	2.51%	2.92%	6.19%	0.98%	5.10%	7.09%	14.69%	54.04	380.4	2013
0.21	3.8%	6.19%	1.47%	2.38%	3.34%	3.05%	5.63%	2.66%	6.03%	8.76%	22.71%	34.05%	375.9	2014
0.32	3.23%	3.67%	1.24%	1.77%	3.16%	2.53%	4.7%	1.61%	4.93%	6.89%	19.75%	46.53%	382.6	2015
0.31	2.75%	2.34%	1.05%	1.68%	2.94%	3.33%	5.23%	1.58%	4.22%	10.84%	18.38%	45.68%	383.9	2016
0.25	1.6%	4.4	1.1	1.5	3.1	2.4	11.5	2.4	4.5	8.4	21.1	38 %	581.3	2017
0.20	2.3%	5.6	1.3	1.8	4.8	2.4	11.4	2.5	5.2	7.7	24	31.1	206.05	2018
0.19	3.85%	5.49%	1.11%	1.47%	4.78%	2.05%	9.42%	1.15%	9.32%	7.48%	20.98%	32.90%	231.2	2019
0.29	2.85%	4.42%	0.88%	1.14%	4.21%	2.05%	9.7%	0.85%	5.15%	8.18%	16.65%	43.92%	254.6	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التجارة العالمية ، المركز الوطني للإحصاء أعداد مختلفة، وبالاعتماد على الاكسيل
لحساب مؤشر H.H

الجدول رقم (6) : واردات دولة الإمارات للفترة 2000-2020

القيمة الكليّة للواردات مليار درهم	لؤلؤ وأحجار كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاته	آلات وأجهزة كهربائية ولوازمها و الأدوات البصرية	معادن نقل	معادن عادية ومصنوعاتها	منتجات الصناعات الكيميائية والصناعات المرتبطة بها	منتجات لباتية	منتجات غذائية	الخشب	مواد لسيجية ومصنوعا نحّاء	اللّدائن ومصنوعا نحّاء والمطاط ومصنوعا ته	منتجات معديّة	السلع الأخرى	مؤشر H.H
2000	6.3%	28%	13.9%	7.9%	6.6%	5.3%	2.7%	2.7%	10.6%	4.2%	1.5%	10.4%	0.16
2005	247.5	20.48%	25.93%	9.49%	5.48%	3.19%	3.25%	2.1%	5.46%	3.69%	1.58%	7.01%	0.19
2010	485.4	28.67%	21.19%	12.43%	5.59%	4.16%	2.15%	1.68%	3.67%	3.17%	2.08%	6.61%	0.22
2011	602.8	31.26%	29.28%	11.98%	5.48%	4.03%	2.57%	1.49%	3.43%	2.94%	2.44%	5.82%	0.23
2012	667.5	31.77%	18.18%	14.34%	5.23%	3.4%	2.68%	1.46%	3.36%	2.83%	2.04%	5.5%	0.24
2013	685.06	32.67%	18.71%	13.83%	5.54%	3.55%	2.53%	1.34%	3.5%	2.75%	2.4%	5.79%	0.25
2014	696.4	26.11%	21.70%	14.94%	6.20%	3.68%	2.58%	1.35%	3.8%	3.03%	2.11%	6.76%	0.21
2015	676.3	24.55%	23.28%	15.64%	6.20%	3.92%	2.69%	1.27%	3.71%	2.97%	1.61%	6.89%	0.21
2016	694.8	28.01%	22.77%	15.70%	5.52%	3.53%	2.7%	1.2%	3.17%	2.54%	2.18%	6.43%	0.23
2017	946.4	21.2%	32.1%	12.1%	5.6%	2.6%	3.2%	1.2%	3.1	2.6%	4.1%	5.7%	0.31
2018	898.5	22.1%	27.9%	11.5%	6%	2.5%	3%	1.3%	2.9%	2.7%	6.9%	6.1%	0.26
2019	914.8	23.52%	28.43%	9.86%	6.28%	2.55%	2.83%	1.26%	2.84%	2.64%	7.21%	6.56%	0.22
2020	785.1	24.54%	30.63%	8.19%	6.06%	2.95%	3.1%	1.23%	2.76%	2.72%	5.64%	6.85%	0.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التجارة العالمية ، المركز الوطني للإحصاء أعداد مختلفة، وبالاعتماد على الاكسيل
لحساب مؤشر H.H